كوثر

نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

جـــوان/ يونيـــو - 2026

عـــــدد - 94





الإفتتاحية

د. سكينة بوراوي
المديرة التنفيذية

في كل صباح، تتجه آلاف الفتيات العربيات نحو المدارس والجامعات، يحملن طموحات كبيرة بمستقبل يليق بقدراتهن. هذه الصورة لم تكن مألوفة في كل قرانا ومددنا العربية قبل خمسين عاما، أو أكثر فقد كانت قيود العادات والتقاليد تحصر دور المرأة في البيت وتحدد سقف طموحاتها بأدوار اجتماعية محدودة. اليوم، تثبت الإحصاءات أن عدد الفتيات اللاتي أكملن مستويات التعليم الأساسية والثانوية في 2024 ارتفع بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2015، بل تفوقت الفتيات على الفتيان في كثير من التخصصات الثانوية والجامعية. هذه الإ ٔ بازات ليست مجرد أرقام، بل تعكس تحولا حقيقيا في المجتمعات العربية، حيث أصبح التعليم أداة تمكين للمرأة وآلية للتغيير الاجتماعي.

لكن الطريق إلى التمكين الكامل لا يزال محفوفا بالتحديات. فجوة كبيرة لا تزال قائمة بين التعليم وفرص العمل، إذ أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة العربية عام 2024 لم يتجاوز 19 ٪ مقابل أكثر من 49 ٪ عالميا. هذه الفجوة ليست مجرد رقم، بل تعكس واقعا مؤلما يحمل الكثير من المفارقات. فالعديد من النساء المتعلمات يجدن أنفسهن مضطرات لقبول وظائف محدودة أو العمل في القطاع غير الرسمي أو مغادرة سوق العمل بسبب ضغوط الأسرة والتزامات المنزل غير المدفوعة وآليات التوظيف التمييزية.

إلى جانب ذلك، لازالت فالنساء العربيات يواجهن العنف الجسدي والنفسي والتحرش، سواء في البيت أو في أماكن العمل. وعلى المستوى الرقمي أيضا، تشير الدراسات إلى وجود فجوات كبيرة في التمكين بين الرجال والنساء، ما يقلل من قدرة النساء على الاستفادة من الفرص الحديثة في التعليم والعمل عن بعد، ويجعلهن أكثر عرضة للتهميش في اقتصاد المعرفة.

حتى في المشاركة السياسية، يظل التقدم محدودا. ففي عام 2024، مثلت النساء نحو18 ٪ من مقاعد البرلمانات في المنطقة، وهو ارتفاع طفيف عن السنوات السابقة لكنه لا يعكس التمثيل الحقيقي المتساوي. ومع ذلك، كل مقعد تشغله امرأة في البرلمان أو المجلس المحلي يمكن أن يمثل صوتا جديدا وفرصة لتغيير السياسات، وإلهاما للجيل الجديد من الفتيات بأن مشاركتهن في صنع القرار ليست مجرد طموح، بل حق أصيل يجب دعمه.

وعلى صعيد الحقوق القانونية والاجتماعية، شهدت بعض الدول العربية إصلاحات مهمة لحماية المرأة من العنف وتحسين قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة. ومع ذلك، كثيرا ما تواجه هذه الإصلاحات تهديدات بالتراجع أو صعوبة في التطبيق، سواء بسبب ضغوط اجتماعية أو سياسية. فالتقدم في الحقوق لا يمكن اعتباره مضمونا، وما يكتسب اليوم قد يتعرض للتراجع غدا إذا لم يكن هناك وعي مجتمعي ومؤسسي حقيقي يحميه، وآليات ضامنة لتطبيقه على أرض الواقع.

إن قراءة أوضاع المرأة العربية اليوم تظهر مزيجا من الإنجازات والتحديات. ففي كل إنجاز تعليمي أو سياسي، هناك تهديدات اقتصادية واجتماعية تقف حائلا أمام إمكاناتها. ومع ذلك، فالنساء العربيات يثبتن يوميا قدرتهن على الصمود والابتكار، ويؤكدن أن التعليم والمعرفة يمكن أن يتحولا إلى قوة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ولعل التمكين الحقيقي للنساء العربيات لن يتحقق إلا عندما توفر المجتمعات العربية فرص عمل متساوية ودعما سياسيا وتشريعيا مستداما وحماية قانونية من العنف، وتمكينا رقميا حقيقيا وتغييرا تدريجيا للأعراف والمعتقدات الاجتماعية السائدة.

وتقف المنطقة العربية اليوم أمام مفترق طرق: فإما أن تواصل السير نحو تمكين النساء، أو أن تترك التقدم الذي تحقق عرضة للتراجع. تمكين المرأة ليس رفاهية، بل استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمع، لأنه يضاعف فرص النمو الاقتصادي، ويعزز العدالة الاجتماعية، ويضمن مشاركة كل مواطن ومواطنة في صنع القرار. ومع ذلك، يبقى التحدي قائما: هل ستتمكن مجتمعاتنا من تحويل هذه الإنجازات إلى ركائز ثابتة تضمن أن كل امرأة عربية تستطيع أن تطمح، تتعلم، تعمل، وتشارك دون قيود، أم ستظل الطموحات رهينة للتحديات والعقبات المستمرة؟ ●

في البدء كلمة ...

لبنى النجار - كوثـــر

خمسة وعشرون عاما، و94 عددا متواصلا، تجعل من نشرية «كوتريات» ذاكرة حية توثق حراك النساء العربيات، وتعكس التزام الصحافة الحقوقية بمواكبة التغيير الاجتماعي والسياسي ومناصرة قضايا النساء. أثبتت كوتريات أنها ليست مجرد نشرية، بل فضاء إعلاميا لرصد الإنجازات وتسليط الضوء على التحدّيات وتحليل السياسات العامة التي تؤثر على حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.

من خلال مساهمات شبكة صحفيي "كوثر"، المنضوية تحت مظلة الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية (أنجد)، استطاعت «كوتريات» تقديم مواد صحفية غنية ومتعمقة، تجمع بين التحليل ورصد الإنجازات الملموسة ومحاورة شخصيات فاعلة من مختلف المجالات. مع تسليط الضوء على العقبات المستمرة كالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتهميش الاقتصادي والفجوات الرقمية والتهديدات التي تطال المكتسبات الحقوقية أحيانا. هذا المزيج بين الرصد والنقد والتوعية والمناصرة يترجم على مدى سنوات حرص مركز «كوثر» على جعل نشرية «كوتريات» مرجعا لكل من يهتم بالمسائل المتصلة بالمساواة والتمكين في المنطقة العربية.

على امتداد ربع قرن، سعت هذه النشرية إلى المساهمة في تسليط الضوء على أولئك النساء للاتي يسعين إلى أن يكنّ نماذج للتغيير، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، أو في مبادرات السلام والمجتمع المدني. فالمرأة اليوم ليست مجرد مستفيدة من الإصلاحات، بل هي صانعة التغيير نفسها، تشارك في صياغة السياسات وقيادة المشاريع المجتمعية والمساهمة في التنمية المستدامة، مؤكدة أن تمكينها ليس خيارا، بل ضرورة اجتماعية واقتصادية.

تابعت «كوتريات» التطورات القانونية والسياسية، ووفرت للصحفيين والصحفيات في المنطقة العربية منصة للنقاش حول حقوق النساء، مع تسليط الضوء على التحديات المتجددة: العنف والتمييز وضعف التمثيل السياسي والفجوات الرقمية التي تعيق المشاركة الكاملة في اقتصاد المعرفة.

إن الإعلام التنموية والحقوقي يمكن أن يكون محرّكا للتغيير الاجتماعي والسياسي، من خلال إبراز قصص نجاح نساء عربيات ملهمات وتوثيق المبادرات التي تعزز مشاركة المرأة وحثّ الحكومات والمؤسسات على تبني سياسات داعمة للمساواة. كل عدد من كوتريات يشكل مساحة للتفكير فيما تحقق من مكتسبات وما يبقى من تحديات، وفي الوقت نفسه دعوة للتحفيز على عدم التوقف عن السعي نحو المزيد من التقدم.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الإعلام التنموي والحقوقي باعتباره أداة فاعلة في تشكيل الوعي العام، من خلال نقل قضايا المرأة من دائرة التناول التقليدي أو النخبوي إلى فضاء التأثير والتغيير، وإعادة صياغة الخطاب المجتمعي بما يعزز المساواة والإنصاف. فهو لا يكتفي برصد الواقع بل يسهم في تفكيك التحديات وتبسيط القضايا الحقوقية وتعزيز الوصول إلى المعرفة التي تمكّن النساء من الدفاع عن حقوقهن والمطالبة بها بوعي أكبر.

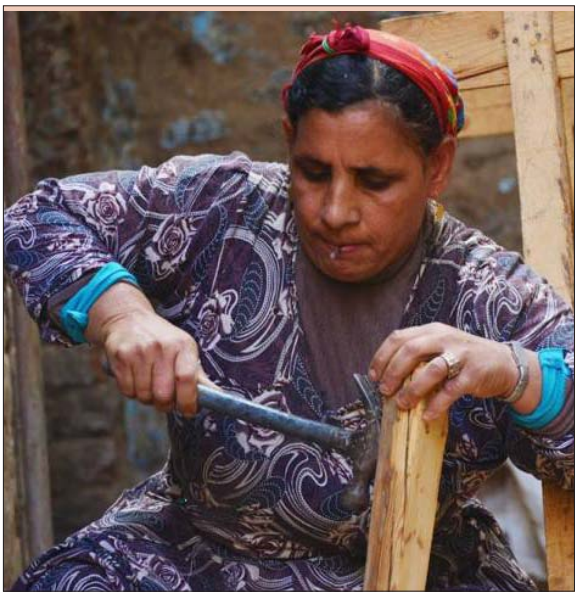
لم يعد كافيا اليوم أن يظل الإعلام التنموي والحقوقي في موقع الرصد والتوثيق فقط، بل أصبح من الضروري أن يعزز دوره كطرف فاعل في تشكيل النقاش العمومي وإعادة توجيه الاهتمام نحو قضايا المساواة والعدالة، بما يجعل من قضايا النساء عنصرا أساسيا صلب السياسات العامة وليس مجرد ملفات موازية أو موسمية. ●

خطوة إلى الأمام... خطوات إلى الخلف

نظرة على أحوال النساء فى مصر

يسري مصطفى - مصر

تجاوزنا الآن عتبة الثلاثين عاما على انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة فى بكين (1995)، سنوات طوال شهدت بدايتها إنطلاقة جديدة لمناصرة حقوق النساء ضمن سياق تضامني عالمي. ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لم تتوقّف الجهود من أجل إصلاح التشريعات والممارسات طلبا لمساواة النوع الاجتماعي. وقد أثمرت بعض الجهود، وباء بالفشل الكثير منها، ومازال الطّريق نحو العدالة والإنصاف طويلا تعتريه عقبات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وفي مصر ثمة خطوة للأمام فى المجال التشريعي والمؤسسي والاستراتيجي المتعلق بمناهضة العنف وتمكين النساء، ولكن تظل هذه التطورات، رغم إيجابياتها، غير كافية، فثمّة خطوات إلى الخلف، وأحيانا السير فى المكان. ويستعرض هذا المقال المشهد القانوني والمؤسسي والثقافي المتعلق بحقوق النساء ومساواة النوع الاجتماعي فى مصر الآن.







بداية، لنلقي نظرة إحصائية على المشهد كما وصفه أحد التقارير الدولية الأساسيّة فى مجال النوع الاجتماعي. ففي إصداره الأخير يصنف «تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2025» مصر في المرتبة 139 من بين 148 دولة في مجال المساواة بين الجنسين، ما يضعها ضمن أسوأ عشر دول على مستوى العالم. وتواجه مصر فجوات هيكلية كبيرة، إذ تحتل المرتبة 11 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 34 من بين 41 دولة في أفريقيا. وعلى مستوى الاقتصادات ذات الدخل المتوسّط الأدنى، فتحتل مصر المرتبة 38 من بين 40 دولة.

وتُعدّ مشاركة المرأة الاقتصادية منخفضة للغاية. وعلى الرغم من أن نسبة التكافؤ في معرفة القراءة والكتابة تبلغ حوالي 86 %، إلا أن معدلات معرفة القراءة والكتابة الفعلية لكلا الجنسين تقل عن المتوسط الإقليمي، فضلا عن الفجوة بين التعليم وفرص العمل. ويشير التقرير إلى أن ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي، يعود في معظمه إلى انخفاض معدّلات معرفة القراءة والكتابة لدى الذكور.

وفى مؤشر الصحة، فإن تحسّن المساواة بين الجنسين يعزي فى جانب منه إلى تراجع متوسط العمر المتوقع بصحة جيّدة لدى الرجال بوتيرة أسرع من النساء. وسياسياً، تحتل مصر المرتبة 101 في تمثيل المرأة في المناصب القيادية، بنسبة تقليص الفجوة تبلغ 15.9 %، وهي أقل من المتوسط العالمي البالغ 22.9 %. وتشغل النساء 27.7 % من مقاعد البرلمان، وهي أعلى نسبة في المؤشر.

ويأتي هذا المستوى المتدني في مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي، على الرغم من أنّ هناك تطورات شهدتها الساحة المصرية على مدار السنوات الماضية فى التشريعات والمؤسسات والاستراتيجيات المتعلّقة بحقوق النساء ومساواة النوع





الاجتماعي. ولكن كما سبق القول فقد كانت هذه التطوّرات خطوة إلى الأمام ولكنها مصحوبة بخطوات نحو الخلف بسبب عدم فعالية ما هو موجود من ناحية، والإخفاق أو التّقاعس عن الوفاء بشروط أساسية لازمة لحماية النساء وتحقيق العدالة والمساواة.

فعلى المستوى القانوني، شهدت مصر تطوّرات إيجابية تتعلق بقانون الجنسية، أي منح المرأة المتزوجة من أجنبي الحق في نقل الجنسية المصرية للأبناء والعنف ضد المرأة وتحديدا فى جرائم ختان الإناث والتحرّش وزواج المغتصب من الضحية ومادة الخلع فى الأحوال الشخصية وتجريم الاتجار بالشر... ومع ذلك، فإن الإطار التشريعي مازل قاصرا عن الوفاء بمتطلّبات عدالة النوع بشكل نسبي أو كلي. ففيما يتعلّق بقانون الجنسية، مُنحت المرأة المصرية حق نقل جنسيتها لأبنائها، إلا أن هذا لا ينطبق على الأبناء المولودين في الخارج. وتخلو التشريعات من قانون يحمي النساء من العنف الأسري، إلّا فى حدود المعمول به في قانون العقوبات كالضرب، وهي أمور متروكة لتقدير القاضي فى كثير من الأحيان. ويطرح الإطار القانوني مجموعة من النقاط تجدر الإشارة إليها وهي:

- **التجاهل القانوني**: على الرغم من الجهد الكبير الذى بذلته منظمات حقوق المرأة فى إعداد مقترحات قوانين لإصلاح الأحوال الشخصية وقانون موحّد لمناهضة كافة أشكال العنف، بما في ذلك العنف الأسري، إلا أن الإرادة السياسة والتشريعية لا تستجيب، وعلى ما يبدو أن هناك مقاومة لإصدار هذه القوانين لأسباب سياسية ودينية.

- **ضعف الفعاليّة**: إلى جانب المشكلات المتعلقة بإنفاذ القانون، تواجه القوانين القائمة معوقات أساسية. فمن ناحية ثمة شكوك بشأن فعالية قانون تجريم ختان الإناث. فتفعيل القانون عادة ما يحدث بعد موت الضحية، وبالتالي فإن فعاليته الوقائية مازالت ضعيفة. وبالمثل فإن تجريم التحرّش قد لا تستفيد منه الكثير من النساء الأكثر ضعفا وعرضة لهذه الممارسات بسبب الأوضاع الاقتصادية أو الوظيفية أو الأسرية. حتى أن تجريم تسجيل تزويج الطفلات يتم التحايل عليه، حيث يتم التزويج فعليا وإرجاء التسجيل لحين بلوغ السن القانونية، وهو ما يترتب عليه الكثير من المشكلات.

- **إزدواجية معايير العدالة**: يؤثّر تداخل النظام القضائي الرسمي مع الأعراف الأخلاقية تأثيرًا بالغًا على حق المرأة في الوصول إلى العدالة والمحاكمة العادلة. وللأسف فإن النّظرة الذكورية لا تنحصر فقط في الأطر الثقافية والاجتماعية التقليدية، بل تمتدّ لتشمل قرارات وتدابير مؤسسية تمييزية بلا سند دستوري ضدّ النساء والفتيات سواء فيما يتعلق بالحق فى العمل أو الحق فى السفر.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، يُعدّ المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، من المؤسسات الرئيسية المعنيّة بقضايا النوع الاجتماعي في مصر. كما توجد وحدات لتكافؤ الفرص على مستوى الوزارات. وقد أنشأت الجامعات الحكومية أيضاً وحدات لمكافحة العنف ضد



المرأة. ويرتبط ذلك بالإطار السياسي والاستراتيجي: رؤية مصر 2030 وهي الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة، وهو ما تم تجسيده فى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية.

وقد أطلقت اللجنة الدائمة العليا لحقوق الإنسان الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026)، والتي تتضمّن قسماً خاصاً بحماية حقوق المرأة وتعزيزها. فضلا عن برامج حماية اجتماعية مثل «تكافل وكرامة» الذى تشرف على تنفيذه وزارة التضامن الاجتماعي. ولكن يظل السؤال بشأن مدى فعالية هذه الأطر المؤسسية والاستراتيجيات سؤالا مشروعا. فكما سبق القول ووفق المعطيات المتوفّرة، ومنها تقرير فجوة النوع الاجتماعي، فمن الواضح أن هذه الأطر لا تحقّق تحسنا ملموسا خاصة بالنسبة للنساء الأكثر فقرا. وما يزيد من ضبابية الرؤية غياب تقييمات فعلية لأداء هذه المؤسسات، أو التحقّق من نتائج الخطط التنفيذية للاستراتيجيات، إن وجدت.

وبالحديث عن المؤسسات، لا يمكن تجاهل المؤسسات الدينية، فقد شهدت الخطابات الدينية المتعلّقة بالمرأة تطورات ملحوظة في المؤسسات الإسلامية (الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية) والكنائس القبطية المصرية. كما تشهد الخطابات الدينية المتعلقة بحقوق المرأة تطوّرات ملحوظة، لاسيّما فيما يخص مكافحة العنف ضد المرأة، وتكافؤ الفرص في العمل. فضلا عن فتح مجال جديد أمام النساء العاملات في المجال الديني (الواعظات المسلمات والخادمات المسيحيات) للمشاركة في الأنشطة الدينية والاجتماعية، وبعضها بالتّعاون مع المجلس القومي للمرأة ومنظمات مجتمع مدني. ولا يقتصر الأمر على تصدير بعض التفسيرات المتقدمة للنصوص الدينية، بل يشمل أيضاً بيانات رسمية هامة تدين، على سبيل المثال، ختان الإناث، والتحرش الجنسي، وزواج القاصرات.

مع ذلك، تتّسم هذه الخطابات بالتعدّد والتنوع، وغالبًا ما تقدم تفسيرات متضاربة وخاصة مع هيمنة وسائل التوصل الاجتماعي. كما تجدر الإشارة إلى أن البيانات والفتاوى الخاصة بمناهضة الختان والتحرش الجنسي لم تكن نابعة من المؤسسات الدينية نفسها بقدر ما كانت استجابة لشروط جديدة بدأتها منظّمات المجتمع المدني وفرضتها الدولة. وتظل المؤسسات الدينية تبدي مقاومة إزاء قضايا الأحوال الشخصية وتزويج القاصرات، وحتى العنف الأسري.

ومن ناحية أخرى، توجد مؤسسات المجتمع المدني التى تعكس تنوّعا فى الرؤى والتوجّهات بشأن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، بداية من المنظمات النسوية التى تتبني أفكارا راديكالية، ومنظمات نسائية ترتكز على المنظور الحقوقي، ومنظمات تنموية تتمثل الخطابات الرسمية المتعلقة بتمكين المرأة، وأخرى خدمية أو خيرية سقفها مساعدة النساء الفقيرات. ولا تكمن المشكلة فى تعدّد توجهات منظمات المجتمع المدني، فهذا مألوف ومتوقع، ولكن في القيود المفروضة على الفضاء المدني بشكل عام، فالكثير من المنظمات، وخاصة النسوية وتلك التى تتبنّى نهجا حقوقيا تصارع من أجل البقاء بسبب القيود المفروضة على الأنشطة والموارد. ومازال الفضاء المدني، رغم تقلصه، الساحة الرئيسية لمناصرة حقوق النساء، ليس فقط من خلال تبنّي الدفاع عن قضايا أساسية، كالأحوال الشخصية والعنف ضد النساء، ولكن بطرح قضايا جديدة كالعنف الرقمي والابتزاز الإلكتروني، وحقوق اللاجئات.

لا شكّ أن عجلة مناصرة حقوق النساء تدور فى محاولة للتقدم نحو الأمام، ولكن لا يمكن إنكار المعوّقات القانونية والمؤسسية والثقافية. وإذا كان تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يفرض شروطا معادية لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق النساء والأطفال على وجه الخصوص، إلا أن الرّهان على صمود منظمات المجتمع المدني وانخراط الفئات الشابة فى الدفاع عن العدالة والمساواة يعطي بصيصا من الأمل.●

المرأة في موريتانيا:

حضور متقدم وهشاشة مستمرة



الأمينة زيدان - موريتانيا

شهدت موريتانيا تقدّما في تمثيل النساء في المجال العام، حيث يقترب حضورهن في البرلمان من ربع المقاعد، ويبلغ في الحكومة نحو الثلث، ويتجاوز في المجالس البلدية الثلث بقليل، وفق بيانات وطنية حديثة. غير أن هذا التقدم، على أهميّته، لا يعكس الصورة الكاملة لوضع المرأة في البلاد، بل يخفي وراءه تفاوتات عميقة في مجالات أخرى.

ففي قطاع التعليم، ورغم أن نسبة التمدرس تتجاوز أربعة أخماس الفتيات، وهو مؤشر إيجابي، فإن هذا المكسب يظلّ غير متكافئ جغرافيا. ففي المناطق الريفية، تتّسع الفجوة بشكل لافت، حيث يزيد التسرب المدرسي على الثلث، فيما تصل نسبة الأمّية بين النساء إلى نحو النصف، ما يحدّ من فرصهن في الاستقلالية والمشاركة الفاعلة.

ويمتد هذا التفاوت إلى المجال الاقتصادي، حيث تشارك النساء في سوق العمل بنسبة تقارب الثلث، في حين تبلغ البطالة نحو السدس، وتبقى ملكية النساء للأراضي محدودة للغاية، إذ لا تتجاوز العشر. وتعكس هذه الأرقام قيودا بنيوية ما تزال تعرقل اندماج النّساء اقتصاديا.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يبرز التزويج المبكّر كأحد أبرز التحديات، إذ يمس أكثر من ثلث الفتيات في الريف، وذلك في ظل محدودية آليات الحماية، حيث لا تتوفر سوى ست وحدات متخصصة وعدّة مراكز إيواء تديرها منظمات مدنية . وهو ما يعكس فجوة واضحة بين النصوص والواقع.

قصة «لالة»: عندما تتحوّل الأرقام إلى حياة يومية

تعطي قصة لالة، وهو اسم مستعار، بعدا إنسانيا لهذه المؤشرات. فهي شابة في مطلع الثلاثينات من نواذيبو، تزوّجت بعقد لم يسجل رسميا على أمل تسوية الإجراءات لاحقا. وبعد أن رزقت بتوأم، طالبت زوجها بإكمال التسجيل المدني، لكنه ظل يؤجّل ذلك، إلى أن توفي بشكل مفاجئ.

عندها، وجدت «لالة» نفسها أمام وضع قانوني معقّد: زواج غير مسجّل رسميا، وأطفال بلا وثائق تثبت هويتهم. واستغرقت معركتها القضائية عامين لإثبات نسب طفليها. لالة، امرأة غير متعلّمة، تعمل في تضفير الشعر ونقش الحناء لإعالة أطفالها الثلاثة ووالدتها المسنّة. ولا تمثل قصّتها حالة معزولة، بل تعكس وضعا متكررا في البيئات الهشة، حيث يؤدي تأخّر الإجراءات القانونية إلى تداعيات قاسية على حياة النساء وأطفالهن.

تمكين بلا حماية؟

تكشف هذه الوقائع أنّ وجود إطار قانوني لا يكفي بمفرده لضمان حماية فعالة، في ظل ضعف الثقافة القانونية والوعي بالحقوق. فالقوانين، مهما كانت متقدمة، تظل محدودة الأثر إذا لم تكن مفهومة وقابلة للاستخدام من قبل الفئات المعنيّة.

وفي هذا السياق، تتزايد الدعوات من قبل فاعلين حقوقيين ومجتمعيين إلى اعتماد تشريعات أكثر صرامة، خاصة في ما يتعلق بجرائم العنف، باعتبار أن الردع القانوني الواضح يشكّل ركيزة أساسية للحماية. فتمكين المرأة، في هذا المنظور، لا يكتمل بالتمثيل السياسي أو الاندماج الاقتصادي فقط، بل يتطلّب أيضا منظومة قانونية واضحة ومفعّلة بشكل جيّد.

وفي المحصّلة، تكشف التجربة الموريتانية عن مفارقة لافتة: حضور متقدم للنساء في الفضاء السياسي، يقابله استمرار تحدّيات عميقة في التعليم والتمكين الاقتصادي والوعي القانوني والحماية الاجتماعية.

إن تمكين المرأة ليس مجرّد نسب مئوية، بل مسار متكامل يبدأ بالتعليم، ويتعزز بالوعي ويترسّخ بحماية قانونية فعالة. فالتغيير الحقيقي يقاس بقدرة كل امرأة على أن تعيش حقوقها يوميا، في ظلّ وعي بالقانون ودعم مجتمعي وفرص تمكين شامل حقيقية ●

أمال بابكر تلب - السودان

أوضاع النساء في السودان... معاناة متصاعدة وصمود استثنائي



مرّت أكثر من ثلاثة أعوام والسودان يعيش حربا عبثية مدمّرة، اتسمت بالعنف والقتل الجماعي والتطهير العرقي، إلى جانب تدمير واسع للاقتصاد والبنية التحتية والمرافق والمؤسسات الحكومية والمدارس، بما أدّى إلى انهيار شبه كامل لشروط الحياة الأساسية التي يفترض أن يتمتع بها الإنسان.

في ظل هذا الواقع، تتضاعف معاناة النساء باعتبارهن الفئة الأكثر استهدافا والأكثر هشاشة، إذ يواجهن تحديات مركّبة تشمل العنف والنزوح والفقر وانعدام الخدمات الصحية والأساسية، ورغم ذلك يواصلن أداء أدوار حيوية في دعم أسرهن ومجتمعاتهن في ظروف بالغة القسوة.

أدّت الحرب إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ووفق تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان في يوليو 2024، فإن نحو 7 ملايين امرأة وفتاة يواجهن خطر العنف بكل أشكاله، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والتحرّش والاغتصاب والاستعباد، إضافة إلى الاتّجار بالبشر كإحدى تداعيات الحرب.

وقد تمّ توثيق نحو 679 حالة اغتصاب، مع الإشارة إلى أن الأعداد الحقيقية قد تكون أكبر بكثير بسبب عدم التبليغ نتيجة غياب المؤسسات القانونية والعدلية. هذا إلى جانب الخوف والوصمة الاجتماعية التي تمنع كثيرات من الإفصاح عن تعرضهن للعنف الجنسي. ورغم ذلك، تظل الآثار النفسية والجسدية لهذه الانتهاكات ملازمة لهنّ على المدى الطويل.

نزوح قسري وفقدان للأمان

فرضت الحرب نزوحا قسريا واسع النّطاق بحثا عن النجاة من الموت. حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي النازحين واللاجئين بلغ نحو 14 مليون شخص، من بينهم ما يقارب 8 ملايين امرأة وفق بعض الدراسات. فقد خاضت النساء رحلات نزوح قاسية قد تمتد لأيام طويلة مشيا على الأقدام بين الولايات بحثا عن مناطق أكثر أمانا، في ظروف رافقتها وفيات أمهات وحالات ولادة وإجهاض وحتى فقدان أجنّة.

ورغم الوصول إلى معسكرات النزوح ومراكز الإيواء، واجهت النساء والفتيات تحديات جديدة لا تقل قسوة، من بينها نقص الخدمات الأساسية، وضعف توفير مياه الشرب، وتراجع الرعاية الصحية، رغم جهود المنظّمات المحلية والدولية في سد جزء من الفجوة، خاصة في خدمات الصحّة الإنجابية. كما تعاني هذه المراكز من انعدام الخصوصية وضعف الحماية، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي، حيث تشير التقارير إلى أن نحو 1.2 مليون امرأة حامل ومرضعة في دارفور والخرطوم



وكردفان يواجهن خطر سوء التغذية، بما يهدّد حياتهن وحياة أطفالهن.

تراجـــع فـــي التعليـــم

ألقت الحرب بظلالها الثقيلة أيضا على قطاع التعليم، حيث تعرّضت الجامعات والمدارس إلى التّدمير أو الإغلاق، وتحوّلت العديد من المؤسسات التعليمية في المناطق الآمنة إلى مراكز إيواء. ونتيجة لذلك، أصبحت عودة الفتيات إلى مقاعد الدراسة شبه مستحيلة، ما حرمهن من مواصلة تعليمهن في مختلف المراحل، مهدّدا بضياع مستقبل تعليمي كامل، ومكرّسا لارتفاع معدلات الأمية بين النساء.

كما أسهم هذا الواقع في تفشّي ظواهر مقلقة مثل التزويج المبكّر للفتيات القاصرات وعمالة الأطفال، إلى جانب زيادة الأعباء المنزلية على النساء، حيث أصبحن مسؤولات عن تأمين المياه والغذاء ورعاية أفراد الأسرة في ظروف معيشية بالغة الصعوبة.

أوضـــاع صحيّـــة هشـــة

بدوره، تدهور القطاع الصحي بشكل كبير نتيجة الحرب، حيث خرجت نسبة واسعة من المراكز الصحية والمستشفيات عن الخدمة، ما انعكس بشكل مباشر على صحّة النساء، خاصة في مجالات الرعاية والولادة والصحة الإنجابية. كما أدى نقص الأدوية والكوادر الطبية إلى ارتفاع المضاعفات الصحية وزيادة وفيّات الأمهات، في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن نحو 1.6 مليون امرأة في سن الإنجاب بحاجة ماسّة إلى خدمات الصحة الإنجابية.

تدهـــور اقتصادي وتفاقم للفقر

أدّى انهيار مؤسسات الدولة وتوقّف النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الوزارات والبنوك والمصالح الحكومية، إلى فقدان آلاف النساء وظائفهن ومصادر دخلهن في القطاع الرسمي. ونتيجة لذلك، اتّجهت كثيرات إلى البحث عن بدائل معيشيّة، من بينها العمل في الزراعة والأعمال الحرفية، إضافة إلى المهن الهامشيّة مثل بيع الحلويات والكسرة والعمل المنزلي، كوسائل للبقاء في ظل ظروف اقتصادية قاسية.

وقد أسهم هذا التحوّل في تراجع الأوضاع المعيشية للنساء بشكل كبير، خصوصا في مناطق النزاع والنزوح، مع ارتفاع معدّلات الفقر بينهن بشكل ملحوظ.

تهميـــش سيـــاســـي

ورغم محاولات النساء السودانيات لعب دور فاعل في دعم السلام ووقف الحرب، من خلال حملات مناصرة وبيانات ومبادرات مدنية وتواصل مع منظمات إقليمية ودولية لنقل أصوات النساء، إلا أنّهن مازلن يواجهن تهميشا واضحا ومحدودية في التمثيل داخل المفاوضات ومراكز صنع القرار.

ويعدّ هذا الوضع غير منسجم مع تاريخ مشاركة المرأة السودانية في الحياة العامة، كما لا يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن الذي يدعو إلى إشراك النساء في جميع مراحل صنع السّلام، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق سلام مستدام وليس مجرّد مسألة عدالة.

أدوار قيـــاديـــة وصمـــود مجتمعـــي

رغم هذه التحديات، برزت النساء في الصفوف الأمامية للاستجابة الإنسانية والمجتمعيّة، من خلال مبادرات الإغاثة والتكايا والدعم النفسي وتعزيز التّماسك الاجتماعي، إلى جانب جهود بناء مبادرات السّلام على المستوى المحلي.

وفي ظل هذه الأزمة الإنسانية ذات الأبعاد الجندرية العميقة، تظلّ النساء عنصرا أساسيا في الصّمود المجتمعي وإعادة البناء.

غير أن استمرار النزاع، وغياب التّمكين والحماية، يجعل فرص التعافي والاستقرار محدودة ما لم يتم الاعتراف بدورهن وتعزيزه بشكل فعلي ●

المرأة الأردنية... إرادة وعزيمة لتغيير الواقع

سهير فهد جرادات - الأردن

لا يمكن إنكار أن واقع المرأة الأردنية شهد تحسنا ملحوظا ومتسارعا، خاصة خلال العقدين الأخيرين، ويعود ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتعديلات الدستورية والتوجيهات الملكية، إضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تعزيز دورها في مختلف المجالات.

فقد ارتفعت نسبة التمثيل النسائي في مجلس الأعيان، وهو المجلس الذي يتم تعيين أعضائه بإرادة ملكية، كما زادت مشاركة النساء في مجلس النواب. إلا أن هذا التقدم لا يزال مرتبطا إلى حد كبير بنظام الكوتا النسائية، التي تشكل عاملا حاسما في وصول عدد من السيدات إلى البرلمان، إذ لا تتمكن الأصوات الانتخابية غالبا من إيصال المرأة إلى المقعد النيابي دون هذا التخصيص، باستثناء حالتين فقط في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية.



وفي السياق ذاته، ساهمت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في تعزيز حضورها تحت قبة البرلمان، غير أن هذا الحضور يبقى في كثير من الأحيان مرتبطا بالتصويت على القوائم الحزبية أكثر من كونه اختيارا مباشرا لمرشحات بعينهن.

كما شهد تمثيل المرأة في الحكومات ارتفاعا نسبيا استجابة للمطالبات والانتقادات الشعبية، في حين أفرزت الحياة الحزبية تطورا ملحوظا في حضور النساء داخل الهياكل القيادية للأحزاب، حيث تولت عدد منهن مناصب عليا، بما في ذلك موقع الأمين العام في بعض الأحزاب.

ورغم أن الأردن حقق في عام 2024 تقدما في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي بتسع مراتب، ليحل في المرتبة الثالثة عربيا في سد الفجوة بين الجنسين، فإن أحد أبرز التحديات التي ما تزال تواجه المرأة الأردنية يتمثل في ضعف معدل مشاركتها الاقتصادية، الذي يبقى متواضعا ويقدر بنحو 12 إلى 15 %.

ويزداد هذا التحدي تعقيدا في بعض المناطق من المحافظات، حيث لا تزال ممارسات اجتماعية تقيد تمكين المرأة اقتصاديا، ومن بينها حرمان بعض البنات من حقهن في الميراث، ما يحد من قدرتهن على امتلاك الموارد والانخراط الفاعل في النشاط الاقتصادي.

كما تتواصل تحديات أخرى تتعلق بضعف إنفاذ القوانين واستمرار فجوات الأجور، وذلك رغم ما حققته النساء من تقدم واضح في التعليم العالي والتحصيل العلمي، إذ تصل نسبة المتعلمات إلى 92.7 %، وهو ما يعكس مفارقة بين المستوى التعليمي المرتفع وضعف الاستفادة الاقتصادية منه.

الصحافية الأردنية... مشاركة لا تتناسب مع العدد

بصفتي صحافية وعضوا في الهيئة العامة لنقابة الصحافيين الأردنيين، وممثلة للمرأة في مجلس النقابة لمدة ثلاث سنوات بعد فوزي في الانتخابات كعضو وحيد من النساء في ذلك المجلس، يمكن القول إن واقع المرأة الصحافية في الأردن شهد تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير، سواء على مستوى الحضور أو تولي مواقع قيادية. فقد بلغت صحافيات أردنيات



مواقع قيادية بارزة، من بينها تعيين مديرة عامة لوكالة الأنباء الأردنية ومديرة الإعلام في الديوان الملكي ومديرة مكتب سمو ولي العهد، إلى جانب تولي نساء مناصب قيادية في مؤسسات إعلامية مختلفة، مثل رئاسة تحرير صحف يومية وإدارات إعلامية. كما برز حضورهن بشكل متنامٍ في الإعلام الرقمي وعلى الميدان بما يعكس تطورا في أدوارهن المهنية.

ورغم هذا التقدم، ما تزال الصحفيات يواجهن أشكالا من التمييز في فرص التقدم الوظيفي، إلى جانب صعوبات مرتبطة بغياب بيئة عمل مرنة تتيح التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وهو ما يخلق في أحيان كثيرة بيئة قد تكون طاردة للنساء أو تعيق استمراريتهن وتطورهن المهني.

كما يلاحظ أن اللقاءات التي يعقدها ملك الأردن مع الصحافيين والكتاب والإعلاميين غالبا ما تشهد حضورا نسائيا محدودا جدا مقارنة بالصحفيين الرجال، وهو ما يعكس استمرار الفجوة في التمثيل رغم ازدياد عدد الصحافيات في المهنة.

لقد أسهمت التعديلات الدستورية والتعهدات الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في تحقيق تقدم مهم على مستوى الإطار التشريعي، إلا أن هذا التقدم لم ينعكس بشكل كافٍ على واقع مشاركة النساء في سوق العمل، التي ما تزال منخفضة ولا تتناسب مع مستوياتهن التعليمية المرتفعة.

ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى وجود فجوة بين التشريعات الحديثة وتطبيقها على أرض الواقع، إضافة إلى هيمنة عوائق اجتماعية وثقافية، تعكس نظرة تقليدية لدور المرأة وتحصره في أدوار الرعاية والإنجاب، وهو ما يحد من فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

وتشير الدراسات إلى أن معدل مشاركة الإناث في سوق العمل الأردني لا يتجاوز نحو 14.9 %، وحتى عند دخولهن سوق العمل، فإنهن يواجهن بيئة غير مهيأة بالشكل الكافي لاحتياجاتهن ومسؤولياتهن، من بينها نقص الحضانات وضعف وسائل النقل الآمنة واستمرار الفجوة في الأجور، وهي عوامل مجتمعة تحد من حضور النساء في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الصحافة.

واقع المرأة الأردنية في ظل تأثير النزاعات والحروب وجائحة كوفيد 19

علينا ألا نتجاهل التحولات التي طرأت على مسيرة المرأة الأردنية جراء تأثير جائحة كوفيد 19 و الحرب في غزة، حيث زادت المشاركة النسائية في القطاعات الطبية والتعليمية والإنتاجية، وكانت المرأة قادرة على تحمل مسؤولية إعالة أسرتها بالكامل في ظل وفاة أو إصابة الزوج





أو الأب أو الأخ، مما أجبرها على العمل في مجالات شاقة أو في القطاع غير المنظم.

ورغم الآثار السلبية للحروب والنزاعات والأزمات الإقليمية (زيادة العنف والتفكك الأسري وتحديات اللجوء...)، تقوم النساء الأردنيات بدور فعال في الدفاع والإنتاج، رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها الصراعات الإقليمية أثناء اللجوء السوري للأردن من خلال مشاركتهن في الخدمات الطبية الملكية وإدارة المدارس والعمل الإنساني ومشاركتهن في تحقيق الأمن والسلام.

وفي هذا السياق، تؤكد هذه التجارب أن المرأة الأردنية لم تكن فقط متأثرة بالأزمات، بل كانت أيضا جزءا من الاستجابة لها ومساهمة في تعزيز الأمن المجتمعي والسلام رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها الظروف الإقليمية..

المرأة الأردنية .. واقع وطموح

يتطلب واقع المرأة الأردنية اليوم تجاوز الصور النمطية التي ما تزال تحصر أدوارها غالبا في التعليم والوظائف المكتبية، وتحمّلها وحدها مسؤولية الرعاية الأسرية دونا عن الرجل. وحريّ اليوم السعي إلى الانفتاح على مختلف مجالات التنمية. ويستدعي ذلك أيضا الاستفادة من البرامج الحكومية والتشريعات الحديثة التي تعزز دورها في مسارات التحديث والتنمية.

كما يظل رفع مستوى الوعي بالحقوق القانونية والحقوقية أولوية أساسية، بما يمكّن النساء من المطالبة بتعديل القوانين التمييزية وفهم حقوقهن المرتبطة بالعمل والضمان الاجتماعي والأسرة والدفاع عنها.

وعلى المستوى الاقتصادي، يتطلب الأمر تأهيل النساء وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل، بما يدعم حضورهن في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية.

أما سياسيا، فتظل الحاجة قائمة إلى توسيع مشاركة النساء في الحياة العامة، من خلال زيادة إقبالهن على التصويت والترشح للمجالس البلدية والنيابية، إلى جانب تفعيل الكوتا النسائية لضمان تمثيلهن في مواقع صنع القرار.

إن تعزيز حضور المرأة في هذه المواقع من شأنه الإسهام في صياغة سياسات أكثر شمولا وتوجيه استراتيجيات تحقق تكافؤ الفرص والعدالة، خاصة للنساء والشباب وذوي وذوات الإعاقة، بما يدعم في النهاية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على المشاركة الفاعلة و الشاملة.●

مشـروع لتثميـن المـوارد المحليـة والمحافظة على البيئة في ريف المغرب

فاطمة ياسين - المغرب

في إطار مواكبة الاستراتيجية الوطنيّة للتنمية المستدامة 2030، نفّذ مركز التنمية لجهة تانسيفت (CDRT) خلال سنة 2025 مشروعا ميدانيا يهدف إلى دعم التعاونيات النسائية بجهة مراكش–آسفي، من خلال تعزيز قدراتهن في تثمين الموارد الطبيعية وتطوير المنتوجات المحلية والتكيّف مع التغيرات المناخية، وذلك بدعم من صندوق المنح الخضراء العالمي.

ويأتي هذا المشروع ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل، حيث تم اعتماد التكوين والتوعية كمدخل أساسي لتحسين ظروف العيش في المناطق القروية المتأثرة بندرة المياه وتدهور الموارد الطبيعية وتزايد آثار التغير المناخي.



تمكين النساء من قيادة العمل المناخي وإيجاد حلول مبتكرة لتحديات التغير المناخي

استهدف المشروع نساء وفتيات من المناطق القروية والهشة، من خلال تكوينات عملية ونظرية في مجالات السياسات المناخية والقيادة المجتمعية وإعداد المشاريع البيئية وتدبير الموارد المائية والزراعة البيولوجية وحماية التنوع البيولوجي. كما عمل على دعم التعاونيات النسائية في مشاريع تتعلق بالزراعة المستدامة والطاقات المتجددة واستصلاح الأراضي، مع تشجيع إدماج حلول بسيطة وملائمة للسياق المحلي، بما يعزز قدرة النساء على التكيّف مع الظروف المناخية الصعبة.

وقد شمل المشروع ثمانية أقاليم بجهة مراكش–آسفي، من بينها الحوز، شيشاوة، الرحامنة، قلعة السراغنة والصويرة، حيث استفادت النساء من تكوينات وزيارات ميدانية لمشاريع نموذجيّة، من أبرزها قرية الطاقة الشمسية بإقليم الصويرة التي تعد مثالا على دمج الطاقات المتجدّدة في التنمية المحلية.

المرأة القروية فاعل أساسي في التنمية ومواجهة التغير المناخي

أكّد الدكتور يوسف الكمري، الباحث في علوم البيئة والاستشاري في النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة، أن المرأة القروية تشكل عنصرا أساسيا في الاقتصاد المحلي وفي الحفاظ على البيئة، مبرزا أن مساهمتها اليومية في الإنتاج الفلاحي وتدبير الموارد الطبيعية تجعلها شريكا محوريا في مواجهة التغيّر المناخي.

وأوضح أن تجربة «مدرسة المناخ النسائية» أظهرت أهمية تمكين النساء عبر التعاونيات والمبادرات البيئية، حيث تمكّنت العديد من النساء من ابتكار حلول عملية للتكيف مع الجفاف وندرة المياه، مثل الزراعة المستدامة والسقي الذكي والاعتماد على الطاقات النظيفة. وأشار إلى أن هذه المبادرات أصبحت تشكّل نماذج ناجحة يمكن توسيعها على المستوى الوطني، لما لها من أثر مباشر على تحسين ظروف العيش وتعزيز العدالة المناخية والاجتماعية.

وأشار الكمري إلى أن مركز التنمية لجهة تانسيفت سيواصل، عبر برامجه وشراكاته، دعم المرأة القروية وتمكينها من الوسائل التقنية والمعرفية للمساهمة الكاملة في حماية النظم البيئية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

مركز التنمية لجهة تانسيفت نموذج مدني في تمكين النساء وتعزيز التنمية القروية المستدامة

يعد مركز التنمية لجهة تانسيفت (CDRT) من أبرز الفاعلين في مجال التنمية المستدامة بالمغرب، حيث يعمل منذ سنة 1998 على تعزيز التنمية عبر مقاربات تشاركية ترتكز على تمكين الإنسان، وخاصة النساء في الوسط القروي. ويركّز المركز على مرافقة التعاونيات النسائية ودعم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع التنموية، إضافة إلى العمل على محاربة الهشاشة الاجتماعية وحماية البيئة وتعزيز الحكامة المحلية، ونشر الثقافة البيئية بين الشباب. كما يولي أهمية كبيرة للتكوين وبناء القدرات في مجالات التدبير الجمعوي وتخطيط المشاريع التنموية وربط العمل المحلي بأهداف التنمية المستدامة 2030، بما يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد مسؤولو المركز أن إشراك النساء القرويات في التنمية لا يعد خيارا ثانويا، بل ضرورة لتحقيق نموذج تنموي عادل ومستدام قائم على المشاركة الفعلية للسكّان المحليين. في ظل تزايد آثار التغير المناخي بجهة مراكش–آسفي، خاصة موجات الجفاف والتصحّر والفيضانات، برزت مبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات النساء القرويات على التكيّف مع هذه التحديات.

وقد ركّزت هذه المبادرات على التكوين والتأطير والترافع، بهدف تمكين النساء من اكتساب مهارات ميدانية تساعدهن على تدبير الموارد الطبيعية والتعامل مع الكوارث المناخية. كما ساهمت في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية إدماج النساء في السياسات البيئية، خاصّة في المناطق القروية والجبلية التي تعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية متزايدة.

التكيف مع تغير المناخ وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي: مشروع لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين بالحوض المائي لتانسيفت

أطلق مركز التنمية لجهة تانسيفت سنة 2023 مشروعا يهدف إلى دعم الجمعيات المحلية في التكيف مع التغير المناخي، من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد الطبيعية بالحوض المائي لتانسيفت. وقد اعتمد المشروع على التكوين وتبادل الخبرات والتخطيط التشاركي، مع التركيز على بناء قدرات الجمعيات المحلية وتمكينها من تطوير مشاريع عمليّة تستجيب للتحديات البيئية. كما ساهم في تحويل الخطط إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع، مع العمل على نشر النماذج الناجحة وتوسيع نطاق الاستفادة منها داخل المنطقة.



وتؤكد شيرين طلعت، الخبيرة البيئية والناشطة النسوية، أن النساء القرويات هنّ في صميم العمل المناخي، مبرزة أن تمكينهن اقتصاديا وتعليميا وبيئيا يعد شرطا أساسيا لتحقيق العدالة المناخية وليس فقط مطلبا حقوقيا. وأوضحت أن دعم المبادرات النسائية المحلية، مثل تلك التي يشرف عليها مركز التنمية لجهة تانسيفت، يساهم في تعزيز دور النساء في قيادة التحول البيئي من خلال تطوير حلول مستدامة مثل الزراعة العضوية وحماية الغابات وإعادة التشجي، وإدارة الموارد الطبيعية.

وأضافت أن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المناخية أصبح ضرورة ملحة، نظرا لما يكشفه من تفاوت في آثار التغير المناخي بين النساء والرجال، خاصة في المناطق الهشة. وختمت بالتأكيد على أن هذه الجهود تمثل خطوة مهمة نحو بناء نموذج نسوي للعدالة المناخية في المغرب يعترف بالنساء ليس فقط كمستفيدات بل كقائدات وصانعات للتغيير ●

تظهر هذه التجربة أن مواجهة التغيّر المناخي في السياقات القروية لا يمكن أن تختزل في الحلول التقنية أو السياسات المركزية فقط، بل تتطلب إشراكًا فعليا للنساء باعتبارهن فاعلات أساسيات في تدبير الموارد الطبيعية وانتاج المعرفة المحلية. فالتعاونيات النسائية، من خلال ما راكمته من خبرات ميدانية، أصبحت فضاءات حقيقية للابتكار الاجتماعي والبيئي، قادرة على تقديم حلول بسيطة وفعالة ومستدامة.

كما يبرز عمل مركز التنمية لجهة تانسيفت أن التمكين البيئي والاجتماعي والاقتصادي للنساء هو مسار متكامل لا ينفصل عن أهداف العدالة المناخية. وفي ظل تصاعد التحديات البيئية والاقتصادية، يصبح الاستثمار في قدرات النساء القرويات خيارا استراتيجيا لبناء تنمية أكثر إنصافا واستدامة، قادرة على الجمع بين حماية البيئة وتحسين شروط العيش وتعزيز المشاركة المجتمعية. وفي النهاية، فإن ما تظهره هذه المبادرات هو قدرة النساء على قيادة التحول من موقع الفعل لا من موقع التأثر فقط، بما يجعل من العدالة المناخية مشروعا جماعياً يبدأ من القرى ويصل إلى السياسات العمومية.

كوثـــــر يعـزز حضـــوره الإقليمـــي بشراكـات استراتيجيـة وإنجازات نوعية



من اعتمـــاد الاستراتيجيـة الجديـــدة إلى إطلاق مبادرات إقليميـة مبتكرة... نصف سنة حافل بالشراكات والإنجازات

دخل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» سنة 2026 بزخم مؤسسي جديد، شهد انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمجلس الأمناء بتونس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز، رئيس مجلس الأمناء ورئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند). وقد شكّل هذا الاجتماع محطّة استراتيجية بارزة، حيث تمت المصادقة على برامج العمل وميزانية سنة 2026 واعتماد التوجهات الكبرى للاستراتيجية الجديدة للفترة 2026 ـ 2028، بما يعزز مكانة «كوثر» كمركز إقليمي مرجعي في مجال تمكين النساء والتنمية المستدامة.

وجدد مجلس الأمناء، بحضور ممثلي المؤسسات الدولية والإقليمية والشركاء، التأكيد على أهمية مواصلة الاستثمار في المعرفة وتعزيز الشراكات وتطوير مبادرات مبتكرة تستجيب للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والرقمية التي تشهدها المنطقة العربية والإفريقية.

واصل مركز «كوثر» توسيع شبكة شراكاته مع عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية، من بينها برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، إضافة إلى عدد من المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

ولم تقتصر هذه الشراكات على تمويل المشاريع، بل شكلت فضاء لتبادل الخبرات وتطوير الحلول المبتكرة، وإطلاق مبادرات إقليمية تعزز أثر تدخلات المركز واستدامتها.





من البحث إلى السياسات... المعرفة في خدمة التغيير

أكد مركز «كوثر» مرة أخرى أن المعرفة تمثل حجر الأساس في مسيرته التنموية. فمن خلال مشروع مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، المنجز بالشراكة مع (AECID)، دعّم المركز باحثات وباحثين شبانا في عدد من الجهات التونسية، وأسهم في إنتاج دراسات ميدانية وتوصيات عملية تدعم تطوير السياسات العمومية وتعزز الاستجابة لقضايا العنف ضد النساء. وهي بادرة جمعت مؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية للعمل معًا على إنتاج معرفة تطبيقية، وتعزيز الحوار بين البحث العلمي وصنّاع القرار، بما يضمن مقاربات أكثر شمولًا وفعالية في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس.

كما واصل المركز جهوده الإقليمية في إطار مشروع مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، حيث أصدر أوراق سياسات شملت ست دول عربية وإفريقية، واعتمد مقاربة تشاركية ترتكز على إشراك الرجال والقيادات المجتمعية في إحداث التغيير في كل من مصر واليمن وصوماليلاند وجيبوتي والعراق وموريتانيا.

التمكين الاقتصادي... حلول مبتكرة وفرص جديدة

واحتل التمكين الاقتصادي موقعًا محوريًا ضمن تدخلات المركز، من خلال مشاريع عززت ريادة النساء وقدراتهن على خلق فرص اقتصادية مستدامة.

ففي إطار مشروع التمكين الاقتصادي للنساء الممول من أجفند، تم اعتماد تقنيات الزراعة المائية في تونس، بما وفّر نموذجا مبتكرا يجمع بين الاقتصاد الأخضر وترشيد الموارد وتحسين الإنتاجية لفائدة النساء.

وقد شهد شهر أفريل 2026 زيارة وفد رفيع المستوى من أجفند والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) إلى مواقع تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي في تونس، حيث اطلع الوفد على النتائج الميدانية للتدخلات، ولاحظ الأثر المباشر للتكوين والمرافقة في تطوير المشاريع النسائية، وتعزيز قدرات المستفيدات على الإنتاج والتسويق وتحسين ظروف عيش أسرهن.

وفي السياق نفسه، أطلق مركز «كوثر» مشروع HERITAS، المنفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي، مستهدفا تثمين التراث الثقافي من خلال مسارات تشاركية للسياحة المجتمعية، تجمع بين حماية التراث والتنمية المحلية، وريادة الأعمال النسائية والشبابية.

التحول الرقمي والتثقيف المالي... الاستثمار في المستقبل

وإيمانا بأن التحول الرقمي والإدماج المالي يمثلان ركيزتين أساسيتين للتنمية، نفذ المركز مشروع DIGIWAVE بالشراكة مع مؤسسات من الأردن وإسبانيا واليونان، بهدف تطوير المهارات الرقمية للنساء وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد الرقمي.

كما حقق مشروع التربية المالية، المنفذ بدعم من GIZ، نتائج لافتة من خلال تكوين مئات المستفيدين عبر شبكة من السفراء الجهويين، مع تسجيل تطور كبير في مستوى المعارف المالية، بما يعزز قدرة الفلاحين وأصحاب المشاريع الصغرى على النفاذ إلى الخدمات المالية وإدارة مشاريعهم بكفاءة.

واختتم المركز كذلك مشروع دعم المؤسسات الصغرى والناشئة بالشراكة مع GIZ، بعد تمكين عشرات المؤسسات من تطوير نماذج أعمالها، ومنح عدد منها دعما ماليا وتجهيزات تقنية، إضافة إلى فتح آفاق جديدة أمامها للمشاركة في المعارض الدولية.

المعرفة والإعلام... أدوات للتأثير الإقليمي

بالتوازي مع برامجه الميدانية، واصل مركز «كوثر» الاستثمار في المعرفة والإعلام باعتبارهما رافعتين





للتنمية. فأطلقت أكاديمية التدريب الإعلامي النسخة الثانية من برنامج صحافة البيانات بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب مبادرات جديدة في الذكاء الاصطناعي، فيما شهد البيت المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي تحديثا واسعا لقواعد بياناته وإثراء مكتبته بمئات الوثائق والدراسات المتخصصة.

وتعكس هذه المبادرات حرص المركز على توفير المعرفة الموثوقة ودعم الإعلام الجاد والموثوق وتعزيز قدرات الباحثين وصناع القرار في المنطقة.

وبهذه الديناميكية المتجددة، يواصل «كوثر» العمل مع شركائه من أجل توسيع أثر برامجه وترسيخ نموذج تنموي يضع النساء في صميم التنمية، ويجعل من المعرفة والشراكة والابتكار أدوات حقيقية لبناء مستقبل أكثر عدالة واستدامة. ●



heritage preservation, local development, and women's and youth entrepreneurship.

Digital transformation and financial education... investing in the future

Believing that digital transformation and financial inclusion are key pillars of development, the Centre continued implementing the DIGIWAVE project in partnership with institutions from Jordan, Spain, and Greece. The project aims to develop women's digital skills and strengthen their participation in the digital economy.

The financial education project, implemented with GIZ support, achieved notable results by training hundreds of beneficiaries through a network of regional ambassadors, with significant improvements in financial literacy. This has strengthened farmers' and small business owners' ability to access financial services and manage their enterprises more effectively.

The Centre also concluded its project supporting small and emerging enterprises in partnership with GIZ, enabling dozens of businesses to develop their business models, providing financial support and technical equipment to several of them, and opening new opportunities for participation in international fairs.

Knowledge and media... tools for regional influence

Alongside its field programmes, CAWTAR continued to invest in knowledge and media as key drivers of development. The Media Training Academy launched the second edition of its Data Journalism programme in partnership with the United Nations Population Fund (UNFPA), along with new initiatives in artificial intelligence. The Gender Information Resource Centre also underwent a major update of its databases and significantly enriched its library with hundreds of specialized documents and studies.

These initiatives reflect the Centre's commitment to providing



Partnerships shaping the future

The results of the first half of 2026 confirm that CAWTAR continues to consolidate its position as a regional think-and-do tank, combining research, capacity building, innovation, and field action. Through its strategic partnerships with international and regional institutions, the Centre has succeeded in transforming its programmes into platforms for impact and in contributing to the development of solutions that respond to the priorities of the Arab and African regions.

With this renewed momentum, CAWTAR continues to work with its partners to expand the reach of its programmes



From research to policy... knowledge in the service of change

CAWTAR has once again affirmed that knowledge is the cornerstone of its development pathway. Through the project on combating gender-based violence, implemented in partnership with AECID, the Centre supported young female and male researchers across several regions of Tunisia and contributed to the production of field studies and practical recommendations that support the development of public policies and strengthen responses to violence against women.

This initiative brought together academic institutions and non-governmental organizations to jointly produce applied knowledge and strengthen dialogue between researchers and policymakers, ensuring more comprehensive and effective approaches to addressing gender-based violence in Tunisia.

The Centre also continued its regional efforts under the project to combat female genital mutilation, in partnership with the International Planned Parenthood Federation (IPPF), producing policy papers covering six Arab and African countries. The project adopted a participatory approach that emphasizes the engagement of men and community leaders as key agents of change.

Economic empowerment... innovative solutions and new opportunities

Economic empowerment remained a central pillar of CAWTAR's interventions, through projects that promote women's entrepreneurship and their ability to generate sustainable economic opportunities.

Within the framework of the AGFUND-funded Women's Economic Empowerment project, hydroponic farming technologies were introduced in Tunisia, providing an innovative model that combines green economy principles, resource efficiency, and improved productivity for women.

In April 2026, a high-level delegation from AGFUND and the Arab Bank for Economic Development in Africa (BADEA) visited project sites in Tunisia. The delegation reviewed field results and observed the direct impact of training and mentoring in advancing women-led projects, enhancing



In the same context, CAWTAR launched the HERITAS project, supported by the European Union, aimed at valorising cultural heritage in the governorate of Nabeul through participatory community-based tourism pathways. The project combines

CAWTAR strengthens its regional presence through strategic partnerships and impactful achievements



From the adoption of a new strategy to the launch of innovative regional initiatives… a dynamic work marked by partnerships and achievements

The Centre of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) entered 2026 with renewed institutional momentum, marked by the convening of the 26th session of its Board of Trustees in Tunis, chaired by His Royal Highness Prince Abdulaziz bin Talal bin Abdulaziz, Chairman of the Board of Trustees and President of the Arab Gulf Fund for Development (AGFUND). This meeting represented a key strategic milestone in the Centre's trajectory, as it approved the 2026 work programmes and budget, and endorsed the main directions of the new 2026–2028 strategy. This further consolidates CAWTAR's position as a leading regional platform for women's empowerment and sustainable development.

The Board of Trustees, in the presence of representatives of international and regional institutions and partners, reaffirmed the importance of continuing to invest in knowledge, strengthening partnerships, and developing innovative initiatives that respond to the social, economic, and digital transformations taking place across the Arab and African regions.

CAWTAR continued to expand its network of partnerships with a range of international and regional institutions, including the Arab Gulf Fund for Development (AGFUND), the German Agency for International Cooperation (GIZ), the Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID), the European Union, the United Nations Population Fund (UNFPA), and the International Planned Parenthood Federation (IPPF), in addition to several academic institutions and civil society organizations.

These partnerships have gone beyond project financing, becoming a space for knowledge exchange, the development of innovative solutions, and the launch of regional initiatives that enhance the impact and sustainability of the Centre's interventions.



Women in Mauritania:

Greater Visibility, Ongoing Challenges

Women have gained a stronger presence in Mauritania's public sphere in recent years. They hold nearly a quarter of the seats in parliament, around one-third of government positions, and slightly more than one-third of municipal council seats, according to recent national figures.

Lemina Zidan - Mauritania



Yet political representation does not tell the whole story.

More than four in five girls attend school. However, the gap widens in rural areas, where school dropout rates exceed one-third. Female illiteracy also remains high, affecting nearly half of all women.

Women account for about one-third of the workforce. Unemployment stands at roughly one in six. Women also own only around 10 percent of the country's land.

Social challenges remain significant. More than one-third of girls in rural areas marry before adulthood. Protection services are limited, with six specialized units and a number of shelters run by civil society organizations.

Lalla's Story: When Numbers Become Reality

Lalla, a pseudonym, is a woman in her early thirties from Nouadhibou. She married under a contract that was never officially registered. The couple planned to complete the paperwork later.

After giving birth to twins, Lalla repeatedly asked her husband to formalize the marriage. He kept postponing the process.

Then he fell ill and died.

Only after his death did Lalla discover that her marriage had never been legally registered. Her two children also lacked official identity documents. She spent two years in court proving their parentage.

Lalla cannot read or write. She supports her three children and her elderly mother by braiding hair and applying henna. Her story is not unique. It reflects the difficulties many women face when legal procedures are delayed or left incomplete.

Empowerment Without Protection?

Mauritania's legal framework provides a basis for protecting women. However, many women remain unaware of their legal rights. Laws alone are not enough if people do not know how to use them.
Human rights groups and community activists continue to call for stronger legislation, especially in cases involving violence against women. They argue that clear and effective legal deterrence is essential to protecting women and girls.

For them, political representation and economic empowerment are not enough on their own. Real protection requires laws that are clear, enforceable and effective.

Mauritania's experience reveals a striking contrast. Women's political participation has improved, yet major challenges remain in education, economic empowerment, legal awareness and social protection.

Women's empowerment cannot be measured by numbers alone. It begins with education, grows through awareness and is strengthened by effective legal protection. Real progress is reflected in every woman's ability to exercise her rights in daily life, supported by legal knowledge, community support and genuine economic opportunities.

After giving birth to twins, Lalla repeatedly asked her husband to formalize the marriage. He kept postponing the process ●

Sudan at War:
Women Between Devastation and Defiant Resilience

Amal Babaker - Sudan

Three years into the war, Sudan remains engulfed in a devastating conflict marked by mass killings, widespread violence, and ethnic targeting. The war has also led to the destruction of much of the country's economy and infrastructure. Schools, hospitals, public institutions, and essential services have been severely damaged or shut down, leaving basic conditions for life in collapse.

Women are among the hardest hit by this crisis. They are also among the most vulnerable. They face violence, displacement, poverty, and the collapse of essential services. Despite this, many continue to support their families under extremely harsh conditions.

A Sharp Rise in Gender-Based Violence

Gender-based violence has risen sharply during the war. A 2024 report by the United Nations Population Fund puts the number of women and girls at risk at 7 million. These risks include physical violence, sexual violence, harassment, rape, exploitation, and trafficking.

At least 679 rape cases have been documented, though the actual number is believed to be much higher. Many cases go unreported due to the collapse of legal systems, fear, and social stigma. Survivors often remain silent in the absence of protection and accountability mechanisms. The consequences are severe and long-lasting, both physically and psychologically.

Forced Displacement and the Loss of Safety

Millions have been forced to flee their homes since the war began. An estimated 14 million people have been displaced or have sought refuge, including around 8 million women. Displacement journeys are often long and dangerous, sometimes lasting weeks or extending up to 40 days on foot.

Women have faced unsafe childbirth, miscarriages, and loss of pregnancies during flight. Conditions in shelters remain extremely difficult, with scarce clean water and limited basic services. Despite humanitarian efforts, healthcare remains weak, especially in reproductive health services. Women also face overcrowding, lack of privacy, and food insecurity.

An estimated 1.2 million pregnant and breastfeeding women in Darfur, Khartoum, and Kordofan suffer from malnutrition, placing both mothers and children at serious risk.

Education Under Collapse

The education system has been severely damaged by the war. Schools and universities have been destroyed or closed, while some have been converted into shelters for displaced families. As a result, millions of children are now out of school, with girls among the most affected.

Education has been disrupted at all levels, from primary school to university. This threatens the future of an entire generation and contributes to rising illiteracy among women. The crisis has also fueled early marriage, child labor, and increased domestic responsibilities for girls and women, who are now responsible for fetching water, finding food, and caring for their families in unsafe conditions.

A Collapsing Health System

The health sector has deteriorated severely. Many hospitals and clinics are no longer functioning, and women's health has been heavily affected, particularly maternal care and reproductive health services. Shortages of medicines and medical staff have led to increased complications and maternal deaths.



An estimated 1.6 million women of reproductive age urgently need healthcare services, especially reproductive health support, highlighting a critical gap in an already fragile system.

Economic Breakdown and Rising Poverty

Economic life has nearly collapsed as banks, ministries, and public institutions have shut down or stopped functioning. Many women have lost their jobs, particularly in the formal sector. As a result, they have turned to informal work, including agriculture, handicrafts, small trade, and domestic work.

Others rely on unstable daily income or survival-based activities. These shifts have deepened poverty among women, especially in conflict and displacement areas, where living conditions continue to deteriorate.

Political Marginalization Despite Advocacy

Sudanese women have played an active role in calling for peace and an end to the war. They have led civil initiatives and community campaigns and engaged with regional and international organizations to amplify their voices.

Despite this, their participation in formal peace negotiations remains limited, and they are largely excluded from decision-making spaces. This stands in contrast to their long history of political and social engagement in Sudan, and it contradicts United Nations Security Council Resolution 1325, which calls for the full participation of women in peacebuilding processes.

Women at the Frontline of Resilience

Despite immense challenges, women remain at the forefront of humanitarian response. They lead relief efforts, community kitchens, mutual support networks, and local peacebuilding initiatives. These efforts demonstrate that women are a central force in community resilience and survival.

However, the lack of protection and weak institutional support continue to limit recovery and stability as the conflict persists in Sudan ●





Institutional and Strategic Frameworks

Key institutional actors in Egypt include the National Council for Women, the National Council for Human Rights, the National Council for Childhood and Motherhood, and the National Council for Persons with Disabilities. Ministries also host gender equality units, and public universities have established mechanisms to address violence against women.

These structures are embedded within broader national strategies. Egypt's Vision 2030 incorporates gender equality as part of its sustainable development agenda, further reflected in the National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women. In addition, the Supreme Standing Committee for Human Rights launched the National Human Rights Strategy (2021–2026), which includes a dedicated section on women's rights. Social protection programmes such as Takaful and Karama, implemented by the Ministry of Social Solidarity, also form part of this framework.

However, questions remain regarding the effectiveness of these institutions and strategies. Available data, including the Gender Gap Report, suggests that these frameworks have not produced meaningful improvements, particularly for the most economically disadvantaged women. The absence of systematic evaluations and publicly available assessments of institutional performance further obscures their actual impact.

Religious Institutions and Discourse

Religious institutions also play an influential role. Over recent years, discourse on women within Islamic institutions (Al-Azhar, the Ministry of Endowments, and Dar al-Ifta) and the Coptic Orthodox Church has evolved significantly. There has been increased attention to issues such as violence against women and equal opportunities in employment.

Women have also gained expanded roles within religious institutions, including female Muslim preachers and Christian female servants engaged in religious and social activities, sometimes in cooperation with the National Council for Women and civil society organizations.

Religious discourse now includes official condemnations of practices such as FGM, sexual harassment, and child marriage. However, these narratives remain diverse and sometimes contradictory, particularly in the context of social media influence. It is also notable that many of these official positions were not internally generated by religious institutions, but rather emerged in response to pressures from civil society and state policies.

Nonetheless, religious institutions continue to show resistance to reforms in areas such as personal status law, child marriage, and domestic violence.

Civil Society and the Shrinking Public Space

Civil society in Egypt is characterized by significant diversity. It includes radical feminist organizations, rights-based NGOs, development-oriented groups aligned with official empowerment frameworks, and charitable organizations focused on supporting impoverished women.

This diversity is not inherently problematic; rather, it reflects a natural pluralism of perspectives. The main challenge lies in the increasing restrictions placed on civic space. Many organizations—particularly feminist and rights-based groups—face significant constraints on funding and activities, threatening their survival.

Despite these limitations, civil society remains the primary arena for advocating women's rights. It not only addresses longstanding issues such as personal status law and violence against women, but also emerging concerns including digital violence, online blackmail, and the rights of refugee women.
There is no doubt that advocacy for women's rights in Egypt continues to move forward, albeit unevenly. However, legal, institutional, and cultural obstacles remain deeply entrenched.

While deteriorating economic and social conditions create an environment increasingly hostile to human rights in general—and women's and children's rights in particular—the resilience of civil society organizations, along with the growing engagement of younger generations in struggles for justice and equality, offers a cautious but tangible sense of hope ●





issue of a rapist marrying his victim; reforms in personal status law related to khulʿ (no-fault divorce initiated by women); and the criminalization of human trafficking.

However, the legal framework remains insufficient to ensure full gender justice.

Regarding nationality law, while Egyptian women can now transmit citizenship to their children, this right does not extend to children born outside Egypt. Moreover, there is still no comprehensive law addressing domestic violence. Protection remains limited to provisions within the Penal Code, such as assault, which are often subject to judicial discretion.

Several structural issues within the legal system are worth highlighting:

- **Legal neglect:** Despite extensive efforts by women's rights organizations to propose comprehensive reforms—including unified legislation on personal status and laws addressing all forms of violence, including domestic violence—there has been little political or legislative responsiveness. Resistance appears to stem from political and religious considerations.

- **Limited effectiveness:** Existing laws face serious implementation challenges. For example, enforcement of anti-FGM legislation often occurs only after a victim's death, significantly limiting its preventive impact. Similarly, sexual harassment laws may not effectively protect the most vulnerable women, particularly those constrained by economic, professional, or familial circumstances. Child marriage laws are frequently circumvented through informal arrangements, with legal registration delayed until the child reaches the legal age.

- **Dual standards of justice:** The interaction between formal judicial institutions and prevailing social norms significantly affects women's access to justice and fair trial guarantees. Patriarchal attitudes are not confined to cultural norms but also influence institutional practices, resulting in discriminatory measures—without constitutional justification—affecting women's rights to work and to travel.

One Step Forward… Steps Backward

A Reflection on the Condition of Women in Egypt

More than thirty years have now passed since The Fourth World Conference on Women (Beijing 1995), a landmark moment that opened a renewed global momentum for advancing women's rights within a framework of international solidarity. Since the mid-1990s, sustained efforts have been made to reform laws and practices in pursuit of gender equality. Some of these efforts have borne fruit, while many others have fallen short. The path toward justice and equality remains long and obstructed by cultural, political, economic, and social barriers.

In Egypt, important steps have been taken forward in legislative, institutional, and strategic frameworks related to combating violence and empowering women. Yet, despite these positive developments, progress remains insufficient. At times, it is accompanied by setbacks and, at others, by stagnation. This article examines the current legal, institutional, and cultural landscape of women's rights and gender equality in Egypt.

Yousry Moustafa - Egypt

Gender Equality Indicators

A statistical overview based on leading international gender reports paints a stark picture. In its 2025 edition, the Global Gender Gap Report ranks Egypt 139th out of 148 countries in terms of gender equality, placing it among the ten worst-performing countries globally.

Egypt continues to face significant structural disparities. It ranks 11th out of 14 countries in the Middle East and North Africa region, 34th out of 41 in Africa, and 38th out of 40 among lower-middle-income economies. Women's economic participation remains extremely limited.

Although literacy parity stands at approximately 86%, actual literacy rates for both men and women remain below the regional average, highlighting a persistent gap between education and labour market participation. The report notes that improvements in educational attainment are largely driven by declining literacy rates among men rather than significant gains for women.

In terms of health, observed improvements in gender parity are partly attributed to a faster decline in healthy life expectancy among men compared to women. Politically, Egypt ranks 101st in women's representation in leadership positions, with a gender gap closure rate of 15.9%, well below the global average of 22.9%. Women currently hold 27.7% of parliamentary seats, the highest proportion recorded in the index.



Legal Framework: Progress and Limitations

These weak indicators persist despite a number of legal, institutional, and strategic reforms introduced in recent years. As noted earlier, these reforms represent steps forward, but they are also accompanied by significant limitations stemming from ineffective implementation and a failure to meet essential conditions for ensuring protection, justice, and equality.

At the legal level, Egypt has introduced several positive reforms. These include amendments to nationality law allowing women married to foreign nationals to pass Egyptian citizenship to their children; legal provisions addressing violence against women, including female genital mutilation (FGM), sexual harassment, and the controversial

A word at the beginning

Lobna NAJJAR

Twenty-five years, and 94 years in length, make Cawtaryat newsletter a living testament to the path of Arab women and the commitment of development journalism to keep pace with social and political change. In a world where attention to gender issues has often declined, Cawtaryat has proven to be not just a newsletter, but a sustainable platform to monitor achievements, highlight challenges, and analyze and debate public policies that affect women's rights and gender equality.

Through valuable contributions of CAWTAR Journalists Network, Cawtaryat was able to provide rich and in-depth articles, combining objective analysis and monitoring of tangible achievements, while highlighting persistent obstacles: Gender Based violence, economic marginalization, digital divides, and threats that sometimes affect human rights gains. This combination of critical monitoring and achievement assessment makes CAWTAR's newsletter a reference for anyone concerned with the issue of equality and empowerment in the Arab region.

For a quarter of a century, Cawtaryat has helped highlight Arab women who set an example for change, whether in the political arena, the economic sphere, or in peace and civil society initiatives. Women today are not just beneficiaries of reforms; they are also change-makers, participating in policy formulation, leading community projects, and contributing to sustainable development, emphasizing that empowering them is not an option, but a social and economic necessity.

Cawtaryat also played a significant role in providing a platform for ongoing discussion on women's rights. This contributed to documenting The evolution of the status of Arab women, with its ups and downs; from increasing women's participation in education and work to enabling them to assume leadership positions, while highlighting renewed challenges: violence, discrimination, weak political representation, and digital gaps that hinder women's full participation in society

Cawtaryat has also shown that media can serve as a powerful catalyst for social and political change while advocating for women's rights. By highlighting the inspiring success stories of Arab women, showcasing initiatives that advance their participation, and calling on governments and institutions to adopt stronger policies for equality, Cawtaryat positions each issue as a space for reflection on both achievements and ongoing challenges. It also serves as a reminder to societies that the pursuit of gender equality must continue with renewed commitment and collective effort.

Empowering women is not a luxury, but a strategic investment in the future of Arab societies. When opportunities are made available to women, they become an active force in development, key decision-makers, and essential drivers of peace and social stability. With a quarter century of continuous engagement, Cawtaryat emphasizes that the struggle for gender equality is not a passing trend, but a long-term process that requires sustained support, continuous attention, and recognition of every step forward.



Pr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

Every morning, thousands of Arab girls head to schools and universities with strong ambitions for a future that matches their abilities. This was not the case in many Arab villages and cities just forty or fifty years ago, when social norms often confined women to domestic roles and limited their aspirations. Today, however, statistics show a significant rise in girls' educational attainment in 2024 compared to 2015, with girls even outperforming boys in many secondary and tertiary disciplines. These achievements go beyond numbers; they reflect a profound transformation in Arab societies, where education has become a powerful tool for women's empowerment and a driver of social change.

But the road to full empowerment remains challenging. A significant gap still exists between education and employment, with the participation rate of women in the Arab labor force in 2024 only 19%, compared to more than 49% globally. This gap is not just a number, but reflects a painful reality: Many educated women find themselves forced to accept limited jobs or work in the informal sector, or leave the labor market because of family pressures, unpaid household obligations and discriminatory employment mechanisms, depriving society of a large part of its women's capabilities.

It is not only the economy that restricts women. Arab women continue to face physical and psychological violence and harassment, both at home and in the workplace, which is a constant threat to the entire course of their educational and professional lives. On the digital level, too, studies show that there are significant gaps in digital empowerment between men and women, which reduce women's ability to take advantage of modern opportunities in education and remote work, and make them more vulnerable to marginalization in the knowledge economy.

Even in political participation, there is limited progress. In 2024, women accounted for about 18 % of parliamentary seats in the region, a slight increase from previous years but not reflecting real equal representation. However, every seat held by a woman in parliament or local Council represents a new voice and an opportunity to change policies, inspiring the new generation of girls that their participation in decision-making is not just an aspiration, but an inherent right that must be upheld.

With regard to legal and social rights, some Arab States have undergone important reforms to protect women from violence and to improve personal status laws relating to marriage, divorce and custody. However, these reforms often face threats of backsliding, whether due to social or political pressures, or delays in implementing laws on the ground. Progress in rights cannot be considered guaranteed, and what is gained today may be reversed tomorrow if there is no real community and institutional awareness to protect it, and mechanisms to ensure its implementation on the ground.

Reading the situation of Arab women today shows a mixture of achievements and challenges. In every educational or political achievement, there are economic and social threats to its potential. Yet Arab women are proving their resilience and innovation daily, asserting that education and knowledge can become a force for social, economic and political change. They assert that their ambitions know no limits, even in the face of persistent constraints and obstacles.

A real future for Arab women will only be achieved when Arab societies provide equal employment opportunities, sustained political and legislative support, legal protection from violence, real digital empowerment, and gradual change of social norms that limit their roles. The same women who are educated today in schools and universities will lead the economy, participate in decision-making and bring about social change tomorrow. Otherwise, much of its potential will continue to be threatened by economic, social and cultural constraints, despite all educational and political achievements.

The Arab region is at a crossroads: Either continue to move toward empowering women with reforms, support and real equality, or leave the progress that has been made to be reversed. Empowering women is not a luxury, but a strategic investment in the future of society, because it maximizes opportunities for economic growth, promotes social justice, and ensures the participation of every citizen in decision-making. However, the challenge remains: Will our societies be able to transform these achievements into firm pillars that ensure that every Arab woman can aspire, learn, work and participate without restrictions, or will aspirations remain hostage to ongoing challenges and obstacles? ●

Cawtaryat

94 - 2026

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research



كوتريات عـدد 94 - جـوان/ يونيـو - 2026

نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثـر

Edited by the Center of Arab Women for Training and Research

Cawtaryat 94 - 2026

- **المديرة التنفيذية :** د. سكينة بوراوي
- **مديرة التحرير :** اعتدال مجبري
- **رئيسة التحرير :** لبنى النجار الزغلامي
- **فريق التحرير:** الأمينة زيدان - موريتانيا
  يسري مصطفى - مصر
  سهير جرادات - الأردن
  أمال بابكر - السودان
  فاطمة ياسين - المغرب
  سهير الشعباني - تونس

المقـالات الممضـاة تعبّـر عن الـرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO